



at BROOKINGS

# تعزير أوجه التآزر من أجل النهوض بحقوق المرأة في مرحلة ما بعد الصراعات في الدول المسلمة: تركيز على أفغانستان، ومصر، وليبيا

منال عمر، حميد خان، كاثلين كوهناست، وسوزان هايورد

## لجنة التسيير

مارتن إنديك (في إجازة)

نائب الرئيس ومدير  
قسم السياسة الخارجية  
في معهد بروكنجز

تمارا كوفمان وايتس

زميلة أولى ومديرة،  
مركز سابان لسياسات  
الشرق الأوسط في  
معهد بروكنجز

وليام مكانتس

زميل ومدير  
مشروع العلاقات  
بين الولايات المتحدة  
والعالم الإسلامي

بروس ريدل

زميل أول في  
مركز سابان لسياسات  
الشرق الأوسط

سلمان شيخ

مدير وزميل في  
مركز بروكنجز الدوحة

شيلبي تلحمي

زميل غير مقيم في  
مركز سابان لسياسات  
الشرق الأوسط

ركزت مجموعات العمل الأربعة هذا العام على مواضيع مختلفة مسلسلة الضوء على الطرق المتعددة التي تتفاعل من خلالها الولايات المتحدة والمجتمعات الإسلامية بعضها مع بعضها الآخر. وشملت مجموعات العمل هذا العام: إعادة التفكير في الخطوط الحمراء؛ تقاطع حرية التعبير، والحرية الدينية والتغير الاجتماعي؛ على شفا الهاوية؛ تجنّب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس؛ الدبلوماسية والدين؛ البحث عن مصالح مشتركة والانخراط في عالم حيوي؛ تعزيز حقوق المرأة في فترة ما بعد الصراعات؛ نظرة عن قرب إلى أفغانستان، مصر وليبيا.

لا تعبر الآراء والتوصيات أيّاً كانت الواردة في الأوراق إلا عن آراء أصحابها ولا تمثل بالضرورة آراء المشاركين في مجموعات العمل أو معهد بروكنجز. وستتوفر هذه الأوراق جميعها على موقعنا الإلكتروني.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر دولة قطر لشراكتها وللرؤية التي قدمتها في عقد المنتدى. ونوجه شكرنا في شكّل خاص لسعادة الشيخ أحمد بن محمد بن جبر آل ثاني، مساعد وزير الخارجية لشؤون التعاون الدولي ورئيس اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات، وسعادة السفير محمد عبد الله متعب الرميحي على ما قدمناه من دعم جماعي وما أظهره من تفاني في منتدى أميركا والعالم الإسلامي وفي مشروع علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي.

ولكم منا عظيم الاحترام



د. ويليام ف. مكانتس

زميل ومدير

مشروع علاقات الولايات المتحدة

مع العالم الإسلامي

ها هو منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي العاشر يعيدنا مرة جديدة إلى مدينة الدوحة. يعد منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي والذي ينظمه مشروع العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي التابع لمعهد بروكنجز ودولة قطر، الأول من نوعه دولياً الذي يجمع بين رؤساء حكومات وقادة من المجتمع المدني ومن الأوساط الأكاديمية، ومن عالم الأعمال، ومن المجتمع الديني، ومن وسائل الإعلام لمناقشة أكثر القضايا إلحاحاً التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمعات المسلمة حول العالم.

يضم المنتدى كل عام مجموعة متنوعة من المنصات للمناقشة المتعمقة وللمشاركة البناءة، وتشمل جلسات عامة منقولة عبر شاشات التلفزة مع شخصيات عالمية بارزة لمعالجة قضايا عالمية مهمة؛ جلسات تركز على موضوع معين يديرها مجموعة من الخبراء وصانعي السياسات، ومجموعات العمل التي تجمع ممارسين في مجال تطوير الشراكات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة. واصل المنتدى في دورة عام ٢٠١٣ نجاحه الكبير. على مدى ثلاثة أيام، قمنا بتقييم تأثير التحولات الهامة التي يشهدها كل من أفغانستان وباكستان، وبحث التحديات الاقتصادية التي تلوح في الأفق بعد الربيع العربي في مصر ومختلف أنحاء المنطقة، وتقييم آثار الأزمة في سورية وتأثيرها على الصعيد الإقليمي. علاوةً على ذلك، اكتشفنا الفن كوسيلة للتعبير السياسي والمساءلة، ودرسنا كيف ساعدت أحداث العقد الماضي في الشرق الأوسط على تشكيل الهوية العربية. للاطلاع على إجراءات المنتدى تفصيلاً، بما في ذلك الصور، والشرائط المصورة، والنصوص، الرجاء زيارة موقعنا الإلكتروني: <http://www.brookings.edu/about/projects/islamic-world>

# ملخص

## المنظمون:

منال عمر، حميد خان، كاثلين كوهناست،  
وسوزان هايهورد

تُظهر التحوّلات السياسيّة في البلدان الخارجة من الصّراعات تحديّات وتخلق فرصاً. تشهد الدول التي قام فريق العمل بدراستها تشديداً متجدّداً على الديمقراطيّة (القائمة على مبدأ المساواة بين المواطنين كافّة)، بالإضافة إلى تحديد دور الإسلام في الدولة. خلّفت الجهود المبذولة لإدماج المفاهيم الدينيّة الإسلاميّة في الدساتير الرسميّة في أفغانستان ومصر وليبيا مسائل مهمّة لم تأت على حلّها بعد، تتعلّق بحقوق المرأة تحديداً. ويُعتبر التّحدّي المتمثّل في تعزيز النهج المشتركة بين النّاشطات المسلمات، والعلماء (القادة الرّوحيين)، بالإضافة إلى دعاة القانون أمراً شاقاً، ومع ذلك يبقى إيجاد أرضيّة مشتركة بين الفعاليّات المتنوّعة المهتمّة بحقوق المرأة في الدّول ذات الأغليبيّة الإسلاميّة عاملاً أساسياً للنّهوض بالديمقراطيّة والتنمية البشريّة. وبقي شغل فريق العمل الشاغل، أخذاً التّحدي الرّاهن بعين الاعتبار، أن يصل إلى توافق في الآراء حول تعزيز التّفدّم والمحافظة عليه في ما يختصّ بحقوق المرأة وسط دستوريّة إسلاميّة متجدّدة. ومن خلال إدراج عددٍ من النّاشطين والقادة الرّوحيين للإستفادة من الدّروس السّابقة والنّابعة من المنطق على حدّ سواء، قد نتج نهج جديد ملائم أكثر استند إلى التنمية الثقافيّة والمؤسّسيّة والبشريّة الخاصّة بكلّ دولة.

# المؤلفون

منال عمر  
الولايات المتحدة الأمريكية

كاثلين كوهناست  
الولايات المتحدة الأمريكية

كاثلين كوهناست هي مديرة مركز المساواة بين الجنسين وبناء السلام في معهد الولايات المتحدة للسلام. هي مساعدة محرر في *Women and War: Power and Protection in the 21st Century* (٢٠١١). وبصفتها عالمة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، يتمحور عملها حول دراسة تأثير التحوّلات السياسية والاقتصادية على أدوار الجنسين المجتمعية. حازت كوهناست على زمالة ميلون الخارجية من مكتبة الكونغرس (٢٠٠٠)، وعلى زمالة معهد كينان للأبحاث الروسية المتقدمة (١٩٩٩) من معهد وودرو ويلسون الدولي للباحثين. عاشت لمدة سنوات في فيرجينستان حيث قامت بالأبحاث وكتبت مكثفًا حول تأثير التحوّل ما بعد انهيار الإتحاد السوفياتي على النساء المسلمات في آسيا الوسطى. حازت كاثلين كوهناست على درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية من جامعة مينيسوتا.

منال عمر، مديرة البرامج في أفريقيا الشمالية والعراق وإيران في معهد الولايات المتحدة للسلام. كانت عمر عضوًا في الفريق العامل على تحقيق الاستقرار في ليبيا التابع للمجلس الوطني الانتقالي، الذي تأسس خلال الثورة الليبية. شغلت سابقاً مركز مدير المشروع الإقليمي في الشرق الأوسط لمنظمة أوكسفام، بريطانيا العظمى. كما عملت مع «وومن فور وومن إنترناشونال» (Women for Women International) بصفتها منسّق إقليمي في أفغانستان والعراق والسودان. كتبت حافي القدمين في بغداد: قصة هويّة- ماذا يعني أن تكون امرأة في حالة فوضى. سمّتها Arabia Business Power من بين «أكثر ٥٠٠ شخصية عربية مؤثرة عالمياً» في العام ٢٠١١ و٢٠١٢، وجامعة جورج تاون ومركز الدراسات الاستراتيجية الإسلامية من بين «أكثر ٥٠٠ شخصية مسلمة مؤثرة عالمياً» في العام ٢٠٠٩. حازت منال عمر على شهادة ماجستير في الدراسات العربية من جامعة جورج تاون، وعلى إجازة في العلاقات الدولية من جامعة جورج ماسون.

## حميد خان الولايات المتحدة الأمريكية

## سوزان هايوورد الولايات المتحدة الأمريكية

سوزان هايوورد مسؤولة رفيعة المستوى في برنامج مركز صنع السلام والدين في معهد الولايات المتحدة للسلام. تطوّر هايوورد مشاريع تعنى بتجنّب الصّراعات، والحلول والمصالحات التي تستهدف القطاعات الدينيّة تحديداً. ومنذ انضمامها لمعهد الولايات المتحدة للسلام، في العام ٢٠٠٧، تمحور عملها حول كولومبيا والعراق وبورما/مياثمار سريلانكا. كما أنّها تنسّق بالشراكة مع مركز بركلي في جامعة جورج تاون وتطوير حوار الأديان حول العالم، مبادرة تستكشف تداخل المرأة والدين والنزاع وصنع السلام. تدور اهتماماتها البحثية حول الانخراط بين الأديان في خضمّ العنف السياسي، ودور الدين في عرقلة عمل المرأة أو النهوض به من أجل السلام والعدالة. وقبل انضمامها إلى معهد الولايات المتحدة للسلام، عملت هايوورد في مكتب أكاديمية التنمية التعليمية في كولومبو سريلانكا، كمساعدة في برنامج المفاوضات في كلية الحقوق في هارفارد، وفي برنامج حلّ النزاعات في مركز كارتر في أتلانتا. حازت سوزان هايوورد على إجازة في مقارنة الأديان من جامعة تافتس، وعلى ماجيستر في القانون والدبلوماسية من كلية فلتشر في جامعة تافتس، وعلى ماجيستر في اللاهوت من كلية اللاهوت في جامعة هارفارد.

حميد خان محاضر في القانون الإسلامي في جامعة جورج واشنطن. وهو مسؤول ذو شأن في برنامج المركز العامل على سيادة القانون في معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP)، حيث يعمل على القضايا المتعلقة بسيادة القانون في أفغانستان، ولا سيما في التداخل ما بين القانون العرفي والقانون الإسلامي بما أنه يتعلّق بالمرأة. كما يعطي خان دورات تدريبية حول القانون الإسلامي في أكاديمية معهد بناء السلام. عمل سابقاً كمستشار في سيادة القانون في مكتب كابول التابع لمعهد السلام الأمريكي. وقبل فترة ولايته في المعهد المذكور، عمل خان في مدرسة ستانفورد للقانون بعد حيازته على الدكتوراه في مشروعها حول التعليم القانوني في أفغانستان. وقد حاضر في المسائل القانونية الإسلامية في أقسام حكومة الولايات المتحدة المتعدّدة وحول العالم، بما في ذلك مدرسة حلف شمال الأطلسي، وقسم الأمم المتحدة لعملية حفظ السلام. خدم خان كمستشار لمنظمة حلف شمال الأطلسي/قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان في قضايا القانون الإسلامي، ومكافحة التمرد، وتمكين المرأة في إطار القانون الإسلامي واللاهوت. حاز خان على إجازة في العلوم السياسية من جامعة وايومنغ، وعلى دكتوراه في القانون من كلية الحقوق في جامعة ميشيغان.

## جدول المحتويات

١. مقدمة
٢. الفرصة: تعزيز أوجه التآزر بين النّاشطين السّياسيين والدّعاة، والقادة الرّوحيين الخلفيّة
٦. دراسة حالات بالتّفصيل
٨. ردّات فعل فريق العمل والنتائج
١٣. لمحة عن مشروع معهد بروكنجز حول العلاقات الإسلاميّة والعالم الإسلامي
١٤. مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط

## مقدمة

تُظهر التحوّلات ما بعد الصّراعات تحديّات وتخلق فرصاً. يظهر هذا التناقض جلياً في أعقاب الصّراعات السياسية والاجتماعية داخل العديد من الدّول ذات الأغليّة المسلمة (بما في ذلك تلك التي ترتبط «بالربيع العربي»، بالإضافة إلى أفغانستان والعراق) حيث تمّ التّشديد من جديد، على إرساء دور الإسلام والقانون الإسلاميّ داخل الدّولة. وتتعدّد الأسباب خلف هذا التّشديد، ولكنها تنبع جزئياً من فشل الأنظمة السّابقة في الحكم بطريقةٍ نموذجيّة وفعّالة ومسؤولة. كما تسعى الحكومات الجديدة إلى إضفاء الشّرعيّة الشعبيّة على ذاتها، وعكس الهوية والوعي الإسلاميّ لعدد أكبر من السّكان بسبب «دور الدّين العالميّ والمركزيّ كعامل يؤثّر في حياة المسلمين»<sup>١</sup>. وبناءً على ذلك، ما من مكان أفضل من دستور الدّولة لعكس هذه المشاعر، وبالتالي، الظّاهرة المعروفة بالدستوريّة الإسلاميّة. ومع سعي بعض الدّول لتكريس دور الإسلام والقانون الإسلاميّ في دساتيرها - أو في بعض الحالات نجاح البعض منها في ذلك - تبقى مسألة مهمّة للمعالجة: طريقة تعريف هذه المصطلحات، لأنّ التعريفات الأساسيّة، وعلى الرّغم من طبيعتها القانونيّة، لها تأثير حقيقيّ وهامّ على حياة المواطنين اليوميّة.

وتبقى النّساء المسلمات ربّما المجموعة الأكثر تأثراً من بين المواطنين، وبشكل مباشر، بمعنى «الإسلام» و«القانون الإسلاميّ». ويعزى السّبب في ذلك إلى اعتبار قوانين الأحوال الشخصيّة أساسيّة في القانون الإسلاميّ. وعلى وجه التّحديد، فمن بين المواضيع القانونيّة كافّة التي عالجهها القرآن والسّنّة، مصدر القانون الإسلاميّ المقدّسان، تبقى قضايا الأحوال الشخصيّة هي المهيمنة. تؤثر قوانين مماثلة بعمق على حياة النّساء اليوميّة لأنها تنظّم العلاقات الاجتماعية وتحدّد حقوق المرأة وواجباتها فيما يتعلّق بالممارسات الاجتماعية والأسريّة الأساسيّة. ومع ذلك، يمكن أن تفسّر قوانين الأحوال الشخصيّة

١. في تجسيدها الأولى، قدمت هذه الدّراسة في منتدى أمريكا والعالم الإسلاميّ في الدّوحة، في قطر في يونيو عام ٢٠١٣، وتمثّل جهداً مشتركاً بين أربعة من مراكز المعهد الأمريكيّ للسلام لإدارة الصّراعات

٢. عبدالله النعيم، *Centers of Innovation in Gender and Peace building, Rule of Law, and Religion and Peacemaking Toward an Islamic Reformation: Civil Liberties, Human Rights, and International Law*

(سيراكيوز، نيويورك: إصدار جامعة سيراكيوز، ١٩٩٦)، ٣.

# الفرصة: تعزيز أوجه التآزر بين الناشطين السياسيين والدعاة، والقادة الروحيين

## أ. أركان النهج الثلاثي

لا يعزى النشاط السياسي دائماً إلى المجموعات غير الحكومية والاجتماعية، فالزعماء السياسيون منخرطون فيه أيضاً. فالنشاط السياسي الفعال يولد على أيدي السياسيين الذين يناشدون بالتغيير السياسي على المنصات، أو يصبحون أبطال حركة سياسية متى استلموا السلطة.

### ب. الركن الثاني: دعاة القانون

دعاة القانون جهة فاعلة لا غنى عنها في حركات التغيير الاجتماعي. و تكمن أهميتهم تحديداً في أنه وفي ظل حقبة دستورية إسلامية، تشكل الدولة مصدر السلطة القانونية ومنفذها. يعمل مؤيدو القانون في الجمع ما بين سلطة الدولة وحقوق الأفراد، ويلعبون دوراً فعالاً في المحاكم وتحديداً في ترسيخ التغيير الاجتماعي والمحافظة عليه ضمن أساسات الدولة الحكومية. وعلى الرغم من أن معظم الدول تستعين بكلي النظامين الرسمي وغير الرسمي لتعزيز التغيير الاجتماعي، يعمل دعاة القانون ضمن نظم السلطة الرسمية (الدولة) وأطر القبائل والطوائف. يحمل تأييدهم للجماعات غير الحكومية ثقلًا أكبر بما أنهم مرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالمجتمعات التي يمثلونها. بشكل عام، طور دعاة القانون التغيير الاجتماعي من خلال الدعاوى واقتراح تشريعات جديدة ومن خلال خلق أساليب جديدة للتحليل والتفسير القانونيين. وفي حين يحشد الناشطون السياسيون الدعم الشعبي، ينشئ ممارسو القوانين سوابق قانونية تهدف إلى تدعيم التغيير الاجتماعي داخل المجتمعات. كما يمكنهم المساهمة أيضاً في توجيه أنشطة الناشطين السياسيين على المدى القريب والمتوسط، والطويل مستخدمين سبلاً ناجحة واستراتيجية فيما يختص بخلق تغيير اجتماعي فعال.

### ج. الركن الثالث: القادة الروحيون

في هذه السياقات، يأتي دور القائد الروحي على نفس القدر من الأهمية في دفع عجلة التغيير الاجتماعي. يشهد

إن صياغة الدساتير في الأوضاع ما بعد الصراعات معقدة بسبب كثرة المصالح المتنافسة المعنية وأهمية الالتزام الفائقة. ولضمان حقوق المرأة على الناشطين السياسيين ودعاة القانون، والقادة الروحيين المسلمين أن يجدوا أرضية مشتركة ويتعاونوا. ومما لا شك فيه، يبدو، في بعض الأحيان، وكأن كل ركن من هذه الأركان، يعارض تقدّم مفهوم المساواة للمرأة. وعلى وجه الخصوص، شكّل الفريق الأخير- القادة الروحيون- في بعض الأحيان، عائقاً أمام حقوق المرأة. ومع ذلك، يحدث كل ركن نقاط قوته والمكونات الضرورية لتعزيز مسار مستدام من أجل التغيير.

### أ. الركن الأول: الناشطون السياسيون

يتمتع الناشطون السياسيون بدور فعال في جدول أعمال التغيير الاجتماعي لأنهم يوفرون حركة مسموعة الصوت، ويساعدون على حشد المجتمعات على نحو فعال. ويمكن أن يشتمل النشاط على مجموعة واسعة من النهج، بدءاً من الحملات السياسية، وصولاً إلى المشاركة الاقتصادية، حتى الاستخدام الاستراتيجي لوسائل الإعلام الاجتماعية. في النشاط السياسي الهادف إلى النهوض بحقوق المرأة، اعتمد الناشطون مؤخرًا على الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية التي تركز الانتباه على الحقوق الفردية، في حين تعكس مشاعر عالمية وانتقالية وبين الثقافات حول حقوق المرأة. استعانوا بهذه الأدوات لوضع أطر لقيّتهم وتأييدها، ولممارسة الضغوطات على التخب السياسية لتتابع السياسات التي تتماشى والمعايير القانونية الدولية. ومن بين هذه الالتزامات الدولية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، ومؤخرًا، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠). يعدّ القرار ١٣٢٥ أول وثيقة رسمية وقانونية صادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تطالب الدول كافة باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات وحمايتهن في أثناء النزاعات المسلحة وما بعدها.

وفلسطين، وغيرها، تعمل النساء على نحو متزايد كداعيات وقضاة دينيات وعاملات. فيما تبدأ النساء باستلام سلطة أكبر لتفسير القوانين الدينية وتشكيل اللاهوت والتقاليد، متحدّين في غالب الأوقات التفسيرات الدينية الذكورية. يفترض النهج الثلاثي الأركان إشراكاً صحياً وثابتاً لكل من السلطات الدينية من الذكور والإناث.

## II. أمثلة ماضية عن تعزيز تآزر ثلاثي الأركان

لا يعتبر التعاون بين الناشطين والدعاة، والقادة الروحيين لدفع التغيير الاجتماعي الأساسي سابقة. فالحركات الأمريكية المختلفة الداعمة للحقوق المدنية وإصلاح قوانين الهجرة، بالإضافة إلى حركة التضامن في جنوب أفريقيا ضد التمييز العنصري، والمواجهات لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خيرٌ مثال على المبادرات التي عملت من خلالها هذه الركائز معاً بنجاح. وفي أنحاء العالم الإسلامي كافة، عمل القادة على تطوير الاستراتيجيات التي تؤكد حقوق المرأة ضمن الإطار الدستوري الإسلامي واستخدامها، من خلال التأكيد على تنوع الآراء القانونية في التقاليد القانونية الإسلامية والتاريخية الأوسع، كما هو الحال في المغرب، مع التشديد في الوقت عينه على توافق القانون الإسلامي ومفاهيم حقوق الفرد الأساسية، بما فيها حقوق المرأة، ومشاركة المرأة في العملية السياسية. وفي ما يلي أمثلة قليلة على ذلك:

١. الدروس المستفادة عبر الوطنية بناءً على النشاط السياسي. على القيادات النسائية والناشطات المسلمات زيادة فرص التواصل عبر الحدود ومشاركة الاستراتيجيات. وقد سعى عدد من استراتيجيات التأييد الناجحة إلى التغلب على الانقسامات بين النساء من خلال النهج التي تهدف إلى تأمين قواعد واسعة من الدعم المحلي. المثال المغربي خير دليل على ذلك. فبعد الاستقلال في العام ١٩٥٦، قام رجال الدين المحافظون بالضغط نحو التزام تامّ بالقانون الإسلامي. سمح الملك المغربي بأن تبقى المدونة (قانون الأحوال الشخصية) السلطة القانونية التي ترعى قضايا قانون الأسرة. وعلى الرغم من المدونات الحكومية المغربية في العام ١٩٥٧، جرى تنقيح كبير بعد أكثر من ثلاثين عاماً، ولكن بناءً على أمر ملكي، والذي في نظر العديد من النساء فشل ببساطة في تحقيق مراده. في أكتوبر ٢٠٠٣، اقترح الملك محمد السادس إصلاحات جوهرية على المدونة، ولكنّه واجه مقاومة قوية من الجماعات الإسلامية المحافظة. وللتصدي لمقاومة دينية محافظة مماثلة، اتخذت خطوتين هامتين: (١) استعان مباشرة بالمجتمع المدني، وتحديدًا المجموعات النسائية، والتي بدورها حشدت الناس لقضيتها، و(٢) أدرج مجموعة الإصلاحات المقترحة التي عرضها كجزء من

التاريخ أن الزعماء الدينيين، وخاصةً في إطار التقاليد الدينية الإسلامية، هم أولئك المصنّفون ضمن مجتمعاتهم باعتبار أنهم يعطون القانون صوتاً بشكل عام، والقانون الإسلامي بشكل خاص. فمصطلح علماء (ومفرده عالم) هو بحد ذاته مصطلح واسع يشمل كل من يملك معرفة وثيقة بالإسلام (علم). ويتضمن العلماء اللاهوتيين؛ أساتذة الدين في المدارس الدينية (المدارس الدينية الإسلامية)؛ وقادة الصلاة (ويسمّون الأمة والملاي عند السنة)، الذين غالباً ما يتأسون الوظائف الدينية المختلفة. أما الضليعون في الدين أو الفقهاء (ومفردها فقيه)، فهم الأعضاء المرموقون من بين العلماء. وعبر التاريخ، عزز القادة الروحيون المسلمون الانقسام بين دعاة القوانين والناشطين السياسيين الذين عملوا جاهدين على تحفيز الجمهور وإلهامه. فقربهم من الجمهور، ودورهم المؤثر في تشكيل المعايير الاجتماعية والمواقف العامة، وقدرتهم على حشد الحركات الشعبية وتنسيقها، وخاصةً في القضايا المشتملة على عنصر أخلاقي أو ديني، دليل واضح على ضرورة أن يشكل علماء الدين جزءاً من أي حركة فعالة للتهوض بالمرأة، وخصوصاً عندما تكون السلطة الدينية هي في قلب الدستورية الإسلامية.

المنظمات النسائية ذات التوجّه السياسي الناشط، والساعية مؤخراً لوضع إطار لتمكين المرأة في الإسلام، رفضها المتدينون والسياسيون الواعون على مسألة من يسيطر على السلطة الدينية، وأعضاء من علماء الدين التقليديين ضمن مجموعة من الدول ذات الأثرية المسلمة، ووجدوا تأثير هذه الجمعيات محدوداً، لأن حملاتها لم تتضمن قادة تدرّبوا على الفقه الإسلامي، وليسوا بسلطة معترف بها. أما بالنسبة للركنين الآخرين، فعلى القادة الروحيين الانخراط في مراحل الحملة الأولى لحماية حقوق المرأة الدستورية، ومن الضروري أن تعطى دوراً ذا شأن. وفي كثير من الأحيان، يشرك الناشطون السياسيون القادة الدينيين في المرحلة الأخيرة من الحملة، بطريقة «أدائية»، تدفعهم ببساطة إلى أن يباركوا جداول الأعمال التي عينها الآخرون بالفعل. إلا أن هذا النهج قد يحدث نتائج عكسية بسرعة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم القادة الروحيين الرسميين أو الموثوقين في الإسلام هم من الرجال وليس النساء. نتج عن ذلك تصاعد في الآونة الأخيرة في الجهود المؤسسية لتعليم النساء والفتيات اللاهوت والفقه الإسلامي. على سبيل المثال، تأسست مدارس دينية للنساء فقط في العديد من البلدان، على سبيل الذكر لا الحصر: إيران، وباكستان، وبنغلاديش، والهند، واندونيسيا. تنتج هذه الأشكال من التربية الإسلامية امرأة تتمتع بالقدرة والشريعة للجدال من خلال منظور إسلامي وبطريقة موثوقة. ففي المغرب ومصر

القوانين الإسلامية الخاصة بالمرأة. تدرّب منظمة أخرى، منظمة فتيات في أندونيسيا، أعضاء على مسائل القانون الإسلامي لتشجيع مشاركة النساء في المناقشات الدينية.

٣. إنخراط قادة روحيين مسلمين في صياغة جدول أعمال من أجل التغيير. بما أن الإسلام نفسه لا يملك تفسيرات موحدة للقانون، فالقادة الروحيون لا يشكلون «كتلة متجانسة»، بل مجموعة آراء متنوعة حول دور المرأة في المجتمع. وبالتالي، ما زالت المجموعات النسائية تجد صعوبة في الانخراط بشكل فعال مع القادة الروحيين (النساء والرجال على حد سواء) في الجهود الرامية إلى تأييد مبدأ المساواة للمرأة، والنهوض به في إطار القانون الإسلامي. ولكن هناك بعض الاستثناءات الواعدة. ففي إندونيسيا، كان العلماء الرجال من أقوى المناصرين للمرأة العاملة في أطر إسلامية. وفي حالة واحدة، قام قائد روحي في معهد الرئيس وحيد، بدورات تدريبية حول النساء والقانون الإسلامي، حضرها القادة الروحيون والطلاب في المدارس الداخلية الإسلامية. تعزز جهود مماثلة تفسيرات الإسلام المختلفة لتحدي التفسيرات الذكورية المتألفة، التي قد تهيمن على الخطاب السياسي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الجهود تسعى للتأثير على أصحاب السلطة الحاليين في المجتمعات والأجيال القادمة من القادة الروحيين على حد سواء.

إدراك التحديات إثر النهوض بجدول الأعمال حول المساواة

على الرغم من أن النهج الثلاثي الأركان يحدّد إطار التعاون والتأزر بين عناصر المجتمع التي تؤيد حقوق المرأة، يبقى القلق موجوداً من أن لا يؤيد الإسلام والدستورية الإسلامية فعلياً المساواة بين الجنسين. بالطبع، تواجه النساء تمييزاً في شتى أنحاء العالم، وليس في الدول المسلمة فحسب. ويكمن القلق في هذه الحالة بفهم قانون الإسلام. وعلى الرغم من حقيقة أن الإسلام رفع مكانة المرأة إلى آفاق لا مثيل لها في ذلك الوقت، إلا أن الدفع التدريجي الذي منحه الإسلام للمرأة توقّف مع وفاة النبي محمد. أما بالنسبة لأغلبية علماء الدين الساحقة، فهم لم يقدموا المزيد بما أن القرآن الكريم لم يذكر المزيد. ولا تزال هذه العلاقة من عدم المساواة موجودة حتى اليوم.

إصلاحاته القانونية الإسلامية الكبرى، والتي حظيت بموافقة البرلمان المغربي النهائية في العام ٢٠٠٤.<sup>٣</sup>

على الرغم من أن النموذج المغربي مغرٍ ومثالي واضح على النشاط السياسي داخل التقاليد القانونية الإسلامية، إلا أنه يبقى واحداً من التطبيقات المحدودة. أولاً، جاء التغيير إلى حد كبير من خلال أمر ملكي، بدلاً من أن تحدّثه ثورات شعبية. ثانياً، ومع أن البرلمان وافق على إصلاحات المدونة عام ٢٠٠٤، بيد أنه ما كان يقوم بذلك من دون دعم الملك.

وعلى نحو مماثل في إيران، تمّ استيحاء حملة المليون توقيع من نجاح حملة التوقيع المغربية. جمعت حملة المليون توقيع ناشطين في المدن والمحافظات الإيرانية في محاولة للجمع ما بين الرجال والنساء للضغط من أجل حقوق المرأة كافة في إطار من التقاليد القانونية الإسلامية الشيعية. وفيما واجه الضغط الأولي مقاومة شديدة تضمّنها اعتقال عدد من الناشطين، استمرت حملة النهوض. واستعادت الحركة الروح مؤخرًا مع انتخاب الرئيس حسن روحاني. وتبقى المجموعات النسائية متفائلة ولكن بحذر. وخلال حملته، قام روحاني بتعهدات مؤكدة وعلنية بشأن حقوق المرأة بما في ذلك: إنهاء التمييز العنصري في الجامعات (أمر كان الرئيس الأسبق محمود أحمددي نجاد قد نفذ)، بالإضافة إلى الضغط من أجل خلق فرص عمل للنساء ومعالجة القوانين التمييزية ضد المرأة في قطاع العمل. كما ويدعم روحاني تخفيف العقوبات المفروضة على لباس المرأة، إلا أن هذه العملية ما تزال قيد الدرس.<sup>٤</sup>

٢. تمكين مشاركة المرأة الحاضرة والمستقبلية في تشكيل القانون الإسلامي. بناءً على ما تمّ توضيحه أعلاه، تكشف التجربة أن أغلبية النساء المسلمات، المتعلقات بدينهنّ، يظهرن عداية أقل تجاه التغييرات القانونية في قوانين الأحوال الشخصية التي تبنى على أساس فقهي نسائي صلب. ولهذه الغاية، عملت منظمات ك Women Living Under Muslim Laws (WLUML) (وتعني نساء عاشرات في ظلّ قوانين إسلامية) لزيادة تبادل المعلومات والمعرفة اللذين «يوضّحان» القانون الإسلامي. وتحتوي هذه المنظمة على قاعدة بيانات حول عدد من

٣. راجع جون هارش «Advancing Women's Rights Through Islamic Law: The Example of Morocco» Berkeley J. Gender L. & Just 27 (٢٠١٢): ٢٠٢.

٤. راجع روشال جونز، «Breaking Through the Iron Ceiling: Iran's New Government and the Hopes of the Iranian Women's Movements» Thompson Reuters Foundation، ١٣ سبتمبر ٢٠١٣.

http://www.trust.org/item/20130913154000-fae4q/ مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، «Iran: UN Expert Hails Release of Rights Defender Nasrin Sotoudeh, and Urges Government to Free Remaining Ones» ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣، http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13766&LangID=E.

ويبقى همّ النساء المشترك أنه في ظلّ تفسيرات قانون الإسلام التي تعود إلى أكثر من ألف عام، لا يُعامَل الرجال والنساء على قدر من المساواة. بل على العكس، ترتبط حالة المرأة بالرجل الموجود في حياتها. لمّا زالت تفسيرات مماثلة قائمة؟ يبقى العامل الرئيسي احتكار الفقهاء الرجال القانون الإسلامي حتى الآن. وعلى الرغم من تطرّفهم لمسائل تعني النساء عموماً، فإنّ العديد من هؤلاء الفقهاء غالباً ما يتحدثون من منطلق قدراتهم التمثيلية ويفصحون عن آرائهم وتوجّهاتهم الذكورية الخاصة.

وقد أصبح جلياً أن الطريقة الوحيدة للتغلب على الخطاب التمثيلي الذي هيمن على القانون الإسلامي هي عن طريق الانقلاب من خلال مشاركة النساء الناشطة، مرفقة بدعم من الرجال الذين أدركوا أيضاً أهمية المساواة في الحقوق في المجتمع. وبعبارة أخرى، وفي حين تبرع النساء أكثر في التعبير عن حقوقهنّ، على الرجال والنساء أن يتعاونوا سوياً لتحقيق المساواة في مجتمعاتهم.

## الخلفية

### 1. استطلاع موجز حول الدستورية الإسلامية

3. والدول التي تعلن الإسلام دين الدولة الرسمي. أيّدت هذه الدول دور الإسلام في الدولة، ولكنها لم تذهب إلى حد أن يدير الدين شؤون الدولة. يسمح البعض من هذه الدول للإسلام بأن يحكم في مسائل محدّدة، كقوانين الأحوال الشخصية مثلاً.

ومع اختلاف نهج الدستورية الإسلامية، اختلفت التعريفات حول مضامين القانون الإسلامي.

### II. غموض القانون الإسلامي المتأصل

تستند الدستورية على فكرة القانون بقدر ما تتطلب الدستورية أن تنظّم القوانين أو القواعد (المكتوبة وغير المكتوبة) سلوك أجهزة الدولة المختلفة تجاه المواطنين وتجاه بعضها البعض. وعلى أولئك الساعين إلى تكريس شكل من أشكال القانون الإسلامي في الدستور أن يسطروا حدودها في بادئ الأمر. وغالباً ما تتم المساواة فيما بين القانون الإسلامي والشريعة، إلا أنهما لا يتشابهان. فالشريعة مصطلح عربيّ يعني حرفياً «مسارٌ نحو مصدر المياه». استخدم هذا المصطلح مرّة واحدة في القرآن الكريم للتمييز بين مسار متقلّب تسوده الفوضى تماماً وصراف مستقيم ملؤه الثقة. وبحسب القرآن، فإن الشريعة هي المسار المؤكّد أو المستقيم ضمن الدين. بالطبع، إن ما يشكّل هذا المسار المستقيم محطّ جدل. يحاول معظم علماء القانون المسلمين أن يعرفوا الشريعة على أنها أوامر الله الواضحة والمحدّدة كما نصّت عليها مصادر القانون الإسلامي: القرآن وأقوال النبيّ محمّد وأفعاله. وفيما تحظى هذه التعريفات بقبول تامّ، لا بدّ من أن تأخذ بعين الاعتبار أنه حتى الأوامر المحدّدة المشتقّة من المصادر محدودة الزمان والسيّاق، كما

لفهم القضايا المعقّدة لا بدّ من فهم الدستورية الإسلامية أولاً. وكحدّ أدنى، تصف الدستورية الفلسفة الداعية إلى أن تكون الحكومة مقيدة قانوناً بصلاحيّاتها، وأن صلاحيّاتها تكمن في تنفيذ هذه القيود، عادةً على شكل القوانين الدستورية. بمعنى أوسع، يمكن اعتبار الدستورية انعكاساً لاتجاه الدولة الفلسفيّ، على أن تكون الدستورية متأصلةً بعمق بحيث يصبح التعبير عنها ضمناً وصرحاً في آن معاً.<sup>0</sup> وبعبارة أخرى، غالباً ما يوصف الدستور بأنه «الاتفاقية التنسيقية» التي تنشئ المؤسسات «الذاتية التنظيم» واللّتان تعملان معاً على «تمكين» السلوك الشعبيّ والحكوميّ و«تقييده».<sup>1</sup>

وقد جادل البعض بأن الدستورية الإسلامية هي في الواقع غير دستورية، لأنّ الدستور الإسلامي سيكون مقيداً بسلطة هيئة خارجية عن القانون الدينيّ. وفي الممارسة العملية، اعتمدت الدول ذات الأغلبية المسلمة ثلاثة نهج مختلفة لجعل الإسلام جزءاً من هياكلها الدستورية:

1. الدول التي تعتبر نفسها مظهرًا من مظاهر الإسلام، بمعنى أنّ الإسلام هو دين الدولة، يعلو القانون الإسلامي فوق القوانين الأخرى، وتعكس هيكله الدولة نفسها الهوية الإسلامية (مثال: الجمهورية الإسلامية)؛

2. الدول التي تعتبر القانون الإسلامي القانون الأعلى في الدولة. وغالباً ما تنصّ دساتيرها على أنّ القانون الإسلامي هو المصدر التشريعيّ الأساسيّ أو الوحيد، أو تحتوي على بنود تضمن أن القوانين الصادرة تتوافق والقانون الإسلامي وأنّ المحاكم والهيئات التشريعية مخرّجة للإشراف على الالتزام بهذا القانون؛

0. راجع سكوت غوردين، *Controlling the State: Constitutionalism from Ancient Athens to Today*.

(كامبريدج، ماساشوسيتس: إصدار جامعة هارفرد 1999)، ع.

1. راجع ستيفن هولمز *Passions and Constraints: On the Theory of Liberal Democracy* (شيكاغو، إصدار جامعة شيكاغو 1990).

أنها عرضة للتغيير إثر نقلها المتواصل، وتغيير فهم الإنسان للمصطلحات الواردة فيها، ناهيك عن الغموض الكامن في أي لغة مكتوبة. وبالتالي، لا يمكن فك رموز الشريعة بسهولة من خلال تكرار أمر من المصادر المذكورة أعلاه. ويحذر العلماء، بما أن الشريعة هي القانون كما وضعه الله ولكن فهمه الإنسان وحلله بنفسه، من أن كل ما ينتج عن تفسيرها هو من فهم الإنسان - وبالتالي غير معصوم عن الخطأ - لقانون الله، الذي لا يشكّل لا الواقع الشريعة.

وبناءً على ذلك، فإن القانون الإسلامي مصطلح أوسع من الشريعة. لا يستخدم لوصف الأوامر المحددة الواردة في القرآن والأحاديث النبوية فحسب، بل يحوي أيضاً على مجموعة واسعة من التفسيرات بما في ذلك تفسيرات الفقهاء القانونية. وعلى الرغم من الاحترام الكبير الذي يحظى به الفقهاء والعلماء، إلا أنهم يقدمون وجهة نظرهم الخاصة أو فهمهم فحسب لقواعد الشريعة حول مسألة محددة.

وعلاوةً على ذلك، لا يمكن أن يفهم القرآن أو الأحاديث النبوية ولا يؤثر على تصرف الأفراد إلا من خلال جهود الإنسان (غير المعصوم عن الخطأ). بعبارة أخرى، يجدر التأكيد إلى أنه «على الرغم من أن القانون صادر عن منبع إلهي إلا أن بناء القانون الفعلي نشاط بشري، وبالتالي تمثل نتاجه قانون الله كما يفهمها البشر. بما أن القانون غير منزل من السماء جاهزاً، فعلى فهم الإنسان للقانون - الفقه البشري... أن يكون معياراً للمجتمع»<sup>٧</sup>. لذلك، وعلى الرغم من أن الشريعة تستند إلى وحي الله، لا يمكن وضعها إلا من خلال تفسير بشري، مما يعني حتمية الاختلاف في الآراء واحتمال ورود الخطأ، سواء بين العلماء أو المجتمع المحدود بشكل عام.

ومنطقياً في النهاية،

ينتج تدوين الشريعة مجموعة قوانين بشرية بحتة بشكل أساسي. تشكل هذه القوانين جزءاً من القوانين إلى حد أنه يمكن اعتبار أي مجموعة من الآراء البشرية القانونية جزءاً من الشريعة. فالقانون، ولم تم استيحاؤه من الشريعة، ليس بشريعة. ما القانون إلا مجموعة وصايا إيجابية مبلّغة من مثال أعلى ولكنها لا تمثل المثال الأعلى.<sup>٨</sup>

٧. برنارد وايس، *The Spirit of Islamic Law*، (أثينا: إصدار جامعة جورجيا، ١٩٩٨)، ١١٦.

٨. خالد أبو الفضل، *UCLA J. Islamic & Near E.L.*، «Constitutionalism and the Islamic Sunni Legacy»، رقم ١، (٢٠٠٢)، ٦٧.

## دراسة حالات بالتفصيل

### ١. أفغانستان

حقيقة أن رموز القبائل مثل الباشتون، والتي تعود أصولها إلى آلاف السنين، غالباً ما تقتزن بالقواعد القانونية الإسلامية، التي تعود أصولها إلى القرن السابع.

وعلى الرغم من أن نظاماً يسبق الآخر بقرون، لطالما كان القانون الإسلامي مصدر السلطة القانونية الأعلى في أفغانستان، موقع رسمه له الدستور الذي ينص على أنه «لا يجوز سن أي تشريعات تتعارض مع تعاليم وأحكام الدين الإسلامي الحنيف في أفغانستان». وعلى الرغم من ذلك، تبقى خطوط الصدع بين الثقافة والقانون العرفي والقانون الديني غير واضحة، حتى بين علماء الدين. شدّد المرسوم الصادر في يوم المرأة عام ٢٠١٢، عن مجلس العلماء الأفغان - الهيئة الدينية التي عينها الرئيس في أفغانستان - على هذه المشاعر، ونصّ المرسوم على أن «الرجال عنصر أساسي والنساء عنصر ثانوي»<sup>٩</sup>. وفي حين يندم وجود فكرة مماثلة غير مشروطة، لا في الفقه الإسلامي الكلاسيكي ولا المعاصر، فإنه يبقى شعورٌ عززته قواعد البشتون العرفية، ولكن مقتعٌ بستار من الشرعية الإسلامية. يوضّح مرسوم المجلس سبب أهمية حقوق المرأة القصوى في أفغانستان، عند خطوط الصدع بين العرف والقانون الإسلامي. وتعزى الأسباب إلى غياب المعرفة المتعمقة بالشرعية الإسلامية، والتفسير المحدود الذي يقلص من حقوق المحرومين بالفعل.

ومع ذلك، وعلى مدى العقد الماضي، حققت المرأة الأفغانية تقدماً هائلاً في تأمين قدر أكبر من الحقوق والمشاركة في العملية السياسية. وعلى وجه التحديد، كرّس الدستور الأفغاني في العام ٢٠٠٤ رسمياً المساواة بين الرجال والنساء، كما وضّمن مشاركة المرأة في مجلسي

لعلّ دستور جمهورية أفغانستان الإسلامية هو واحدٌ من الموروثات الثابتة من سقوط طالبان. ومع ذلك، يبقى الدستور الأفغاني فريداً من نوعه لأنه يحوي مرجعيّات للدين الإسلامي أكثر من أيّ دستور حديث آخر. اعتُمد في العام ٢٠٠٤ ويتضمّن أحكاماً تنصّ على أن: (١) الدولة جمهورية إسلامية، (٢) الإسلام دين الدولة، (٣) لا يجوز سن أيّ تشريعات تتعارض وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وأحكامه<sup>١٠</sup>. بالإضافة إلى ذلك، يشتمل الدستور الأفغاني على أحكام دينية متنوعة أخرى كالأحكام التي تنصّ على أن يبدأ العام الجديد من تاريخ هجرة النبيّ محمّد من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، أن يتضمّن النشيد الوطني جملة «الله عظيم»؛ وأن يكون الرئيس ونائباً الرئيس الأوّل والثاني مسلمين.

في الوقت عينه، وبالنسبة للغالبية العظمى من الأفغان، تبدو أشكال العدالة التقليدية أكثر سهولة ومشروعة. فالحاجز بين هذين النظامين ليس بجغرافي فحسب: هو ينطوي على نظامين للشرعية. فمن جهة، اتّخذ نظام العدالة الرسمي ملامحه من دستور العام ٢٠٠٤، وتضمّن مجموعة من القوانين الشرعية تمت الموافقة عليها بأوقات مختلفة خلال الأعوام الثلاثين الماضية. تلتزم هذه القوانين بالقانون الإسلامي بشكل معلن، وتنفّذ من خلال هيئات الدولة الرسمية. من ناحية أخرى، تنطوي هيئات حلّ النزاعات غير الرسمية، التي تتعامل مع الجزء الأكبر من النزاعات في أنحاء البلاد كافة، على مزيج من القواعد العرفية والقبلية، جنباً إلى جنب مع تفسيرات القانون الإسلامي، التي غالباً ما تنفّذ من خلال الهيئات المحلية القبلية وأصحاب النفوذ في المنطقة. يعكس هذا الواقع

٩. راجع The Constitution of the Islamic Republic of Afghanistan (دستور أفغانستان).

١٠. نسخة باللغة الفارسية المحكمة في أفغانستان من نص بيان مجلس العلماء متوفرة على موقع الرئيس كرزاي الإلكتروني على

١١. دستور أفغانستان، المادتان LXXXIII و LXXXIV.

تحديد القوانين المتوجّب استعمالها أو طرق تطبيقها، لغطاً في واجبات الهيئات الحكومية وتقسيم مسؤولياتها وتنفي في الواقع فكرة النظام الدستوري المفترض فيه تحديد حكومة بصلاحيات محدودة.

ويزيد غياب الوضوح في الدستور من تعقيد هذه المسائل وغيرها في ما يتعلق بمن يملك صلاحية تفسير الدستور الذي يشكل تعاليم المرجعية القضائية. وفي الوقت الذي يبدو الدستور فيه وكأنه يعطي المحكمة العليا دوراً، تبقى وجهات النظر متناقضة، وخاصة من جانب اللجنة المعنية سياسياً لمراقبة تنفيذ الدستور التي تدعي أن إدراجها في الدستور يترك تحديد من سيقوم بالمراجعة القضائية والتطابق مع الدستور محطّ جدال. ويعزى السبب وراء موقف اللجنة الحازم إلى نقص الوضوح في عملية صنع الدستور التي رأى فيها دعاة الدستور الأمريكيون دور المراجعة القضائية معلقاً في المحكمة العليا. فيما رأى آخرون، متشبهين بشكل المراجعة القضائية الفرنسية، أن مراجعة قضائية مماثلة تكون في يد اللجنة الدستورية.

وبالتالي، تبقى قضية حقوق المرأة عرضة لتفسيرات وتغييرات عديدة، حتى ولو دعا الدستور إلى حمايتها. وعلاوة على ذلك، فإن احتمال التوصل إلى تسوية سياسية في المستقبل مع طالبان يثير مخاوف النساء في أن تضيع هذه الحقوق التي جهدن للحصول عليها بعد سقوط طالبان.

## ٤. مصر

بعد الإطاحة بالرئيس حسني مبارك في العام ٢٠١١، انخرطت مصر في عملية انتقالية مستمرة نحو الحكم الديمقراطي. أسفرت الانتخابات البرلمانية والرئاسية، في العام ٢٠١٢، عن توالي الإخوان المسلمين السلطة. وشهد شهر يوليو ٢٠١٣ تحركات جماهيرية لمعارض إدارة الرئيس مرسي، مما دفع بالجيش إلى التدخل لتعليق رئاسته.

على الرغم من انخراط النساء الفعّال في الاحتجاجات الشعبية في ميدان التحرير، أظهرت المرحلة الانتقالية تحديات لمشاركة المرأة المستمرة في العملية السياسية. فعلى سبيل المثال، أقر البرلمان المصري قانوناً يقضي

الجمعية الوطنية<sup>١١</sup> وعلى نطاق أوسع، وعلى الرغم من العقبات المستمرة المتعلقة في كثير من الأحيان بالثقافة القبلية، تتزايد مشاركة المرأة الأفغانية في الانتخابات البرلمانية بوتيرة مرتفعة، على مدى الدورات الانتخابية الماضية<sup>١٢</sup>. وفي العام ٢٠٠٩، ومن خلال مرسوم تشريعي، صدر قانون القضاء على العنف ضد المرأة الأول من نوعه. جرم قانون القضاء على العنف ضد المرأة أشكالاً عديدة من العنف، بما في ذلك زواج الأطفال، والزواج القسري، وبيع النساء أو شرائهن لغرض الزواج أو بهذه الذريعة، والممارسة التقليدية لما يُعرف بالبعاد، الذي يقضي بالتخلي عن امرأة أو فتاة لتسوية نزاع، والتضحية بالنفس الإكراهية و١٧ غيرها من أعمال العنف بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجسدي كما يحدّد أيضاً العقاب لمرتكبيها. وعلاوة على ذلك، ينص القانون على اتخاذ تدابير وقائية لتطبيقها سبع وزارات حكومية، وإنشاء لجنة وطنية عليا للوقاية من العنف ضد المرأة. وجاء القانون نفسه نتاج الجهود التي بذلها المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية ووزارة شؤون المرأة التي سرّعت دفع القانون نحو الأمام في سياق حظر القانون الإسلامي للعنف ضد المرأة، بمساعدة الجهود التي بذلتها وزارة الحجّ والشؤون الدينية. ومن بين أهدافه، فوائم القانون «محرّبة العادات والتقاليد والممارسات التي تسبّب العنف ضد المرأة وتتعارض والدين الإسلامي»، ومنع العنف ضد المرأة وملاحقة مرتكبيه<sup>١٣</sup>.

ومع ذلك، لا تزال التحديات موجودة، ولا سيما فيما يتعلق بفهم الدستور. وتحديداً، تحتاج مسألة تناسق الحقوق المتعددة التي تساوي بين المرأة والرجل<sup>١٤</sup> والأفكار الموجودة في المادة الثالثة، والتي نصّت على أنه «لا يجوز سن أيّ تشريعات تتعارض وتعاليم الدين الإسلامي»، حللاً. وما أن الحكم الأخير لم يأت على تفصيل معنى «تعاليم الإسلام»، يسمح ذلك للزعماء السياسيين بأن يروجوا لتفسيرات وتأويلات خاصة حول الإسلام ويفرضونها لأنها تتناسب وجدول أعمالهم كما توافق مفاهيمهم الثقافية الخاصة حول الإسلام. ويتضمن الدستور أيضاً حكماً فريداً يسمح للقضاة باستعمال الفقه الحنفي في غياب قانون خاص حول موضوع معيّن<sup>١٥</sup>. بالإضافة إلى ذلك، تخلق هذه المنح الواسعة النطاق من حرية التصرف، ومن دون

١٢. راجع جون بون، «Afghan Elections: Record Number of Women Stand for Parliament», *The Guardian*, ٢٤ أغسطس، ٢٠١٠. <http://www.theguardian.com/world/2010/aug/24/record-women-candidates-afghan-election>

١٣. قانون القضاء على العنف ضد المرأة، المادة الثانية.

١٤. دستور أفغانستان، المادة XXII.

١٥. يمثل مذهب الفقه الحنفي واحدة من المدارس الكبرى من الفكر القانوني الإسلامي. وعادةً، ما تسقى المدارس الفقهية على اسم الفقيه الكلاسيكي الذي كان يدرّس، تتموضع تاريخياً وجغرافياً، وتستخدم نظريات قانونية مختلفة لم يتم تفصيلها هنا. المدارس السنية الأربعة الرئيسية هي الحنفي، الشافعي، المالكي، الحنيلي. أما الشيعية فهي مدرسة الجعفري. ويعتقد أنه عبر التاريخ الإسلامي، كان هناك ما لا يقل عن خمسمائة مدرسة فكرية قانونية إسلامية، ولكن مع مرور الوقت لم يبق سوى المدارس الكبرى اليوم.

الإسلامية. دعت النساء المصريّات إلى إزالة هذا التحذير من الدستور الجديد، ولكن بدلا من ذلك تم إزالة الحكم حول المساواة بكامله.

واعتباراً من كتابة هذه الدراسة، تمّ تعليق الدستور الحالي بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي. وعلاوةً على ذلك، وحتى وقت كتابة هذه الدراسة، بدأت عملية دستورية جديدة، أعطيت من خلالها لجنة من الخبراء، وتحديدًا عشرة خبراء - ستة من كبار القضاة، وأربعة أساتذة مرموقين في القانون الدستوري - مهلة شهر واحد للعمل على مهمة شاقّة لتعديل الدستور القائم.

وكجزء من نتائجها الأولية كان الإصرار على حماية حقوق النساء والأقليات على حد سواء، حماية متينة، مع الحفاظ على موقف لدور الإسلام في الوقت نفسه. واليوم، أعطيت لجنة لاحقة، معروفة باسم لجنة الخمسين، وتهدف إلى تمثيل فئات اجتماعية وسياسية متنوعة من مصر، مهلة شهرين لمراجعة التغييرات المقترحة، والنظر في الوثيقة بالكامل، قبل أن تخضع لاستفتاء وطني في شهر نوفمبر من العام ٢٠١٣.<sup>١٨</sup> وبناءً على ذلك، وفي نواح كثيرة، تواجه مصر توترات مهمة في التوفيق ما بين دور الإسلام الدستوري ومسائل المساواة بين الجنسين، في سياق الاضطرابات الاجتماعية، كذلك التي تحصل في ليبيا، بحسب ما ورد أذناه.

### ٣. ليبيا

لحقت مرحلة انتقالية مستمرة في ليبيا بالإطاحة بحكومة العقيد معمر القذافي، بمساعدة حلف شمال الأطلسي، في العام ٢٠١١. وعلى الرغم من مرور سنتين، إلا أن المناقشات ما زالت جارية حول صياغة دستور جديد للبلاد. ويكمن أحد التحديات الرأهنة في ما إذا كان ينبغي أن يُنتخب أعضاء اللجنة التي ستتولى صياغة الدستور أو يعيّنهم المؤتمر الوطني العام، برلمان ليبيا الجديد. وفي حال انتخاب الهيئة أو تعيينها، يشكل إدماج المرأة الليبية ومشاركتها بعملية الصياغة التحدي الرئيسي الذي ستواجهه. وفي الوقت الذي لم تضم فيه عملية الصياغة في مصر في عام ٢٠١٢ امرأة واحدة وأحدثت أحكاماً إشكالية، تحاول المرأة الليبية ضمان نتيجة مختلفة.

وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ضمنت المرأة ١٦,٥ بالمئة من المقاعد كجزء من مبدأ «التناوب بين المرشحين من

بتخصيص ٦٤ مقعداً جديداً في المجلس التشريعي، وقد عبّر ذلك عن زيادة مهمة بعد أن كان عدد النساء في البرلمان أربعة إثر الانتخابات السابقة. ومع ذلك، وفي أعقاب الاحتجاجات، وبعد أن سيطر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على البلد، ألغيت هذه الحصة.

يمثل الدستور المصري لعام ٢٠١٢ نهجاً جديداً نحو الدستورية الإسلامية حتى اليوم. وقد حل الدستور، الذي تم إقراره في العام ٢٠١٢ بعد أن وافق عليه المصوّتون في استفتاء على مرحلتين، مكان دستور ١٩٧١، الذي تمّ تعليقه في العام ٢٠١١ بعد الإطاحة بالرئيس مبارك. وفي حين حدّد كلا الدستورين أن دين مصر الرسمي هو الإسلام ومصدر التشريع الأساسي هو القانون الإسلامي، حدّد دستور ٢٠١٢، ولأول مرة، نطاق القانون الإسلامي في تعيين «البراهين، والقواعد، والفقه، والمصادر» المقبولة من المسلمين السنة، الطائفة الأكبر في مصر.<sup>١٩</sup> منح الدستور الجديد جامعة الأزهر، المؤسسة الدينية المعاصرة الأكثر احتراماً من المسلمين السنة، صلاحيات غير مسبوقه، وفرض استشارة علمائه في القضايا المتعلقة بتفسير القانون الإسلامي.<sup>١٧</sup> وفي الوقت عينه، ما من حدود مفصّلة في المواضيع المتعلقة باستشارة الأزهر، ولم يحدّد الدستور من الملزم بالحصول على رأي الأزهر. ويقضي الاقتراح بأن تضمن جامعة الأزهر تلامذات التشريعات المستقبلية والقانون الإسلامي، ولكن الصياغة تبقى المسألة قيد النقاش، وبالتالي عرضة للاستغلال. لم يأت الدستور على ذكر الوزن المفترض إعطاؤه لآراء مماثلة. على سبيل المثال، هل يجب اعتبار هذه الآراء استشارية في طبيعتها أو أنها قرارات سابقة لمسائل مماثلة لا تتطلب الرجوع إلى هيئة أخرى؟

كما ويتضمن الدستور، فصلاً كاملاً عن حقوق الإنسان وضمائنه، ومع ذلك يتم التطرق إلى النساء في الدستور كمجموعة خاصة وفي سياق مسؤولياتهنّ تجاه الأسرة فحسب. ومع أن مقدمة الدستور تنصّ على التمسك بمبدأ المساواة بين المواطنين كافة من دون تمييز، إلا أنه ما من حكم في الدستور يحظر صراحة التمييز ضد المرأة. في المقابل، تضمن دستور ١٩٧١، حكماً أوجب على الدولة أن تعامل المرأة والرجل على قدر من المساواة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، ولكن منحت هذه المساواة بشرط ألا تنتهك الشريعة

١٦. راجع الترجمة غير الرسمية للدستور المصري، المادة ٢٢١، Egypt Independent، ٢ ديسمبر ٢٠١٢، <http://www.egyptindependent.com/news/egypt-s-draft-constitution-translated>

١٧. المرجع نفسه، ٢.

١٨. راجع «Guide to Egypt's Transition: Legal Framework»، Carnegie Endowment for International Peace، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣، <http://egyptelections.carnegieendowment.org/category/legal-framework>

الذكور والمرشحات من الإناث» الذي يؤمن المساواة بين الرجل والمرأة في قوائم المرشحين في الأحزاب السياسية.<sup>١٩</sup> وفي تطورٍ واعدٍ شكّلت النساء البرلمانيات مؤخراً كتلةً عبر الحزب، بهدف ضمان تمثيلٍ عادلٍ للمرأة في لجنة صياغة الدستور. وفي محاولةٍ واعيةٍ لتجنب التجزئة، تنضم هؤلاء النساء إلى المنظمات النسائية والنشاطات للحفاظ على الانخراط الملتزم في القضية الدستورية. ومع ذلك، تكمن التحديات في التغلب على الاعتقاد بأن النشاطات لا يأتين إلا من خلفياتٍ نخبيةٍ أو ثقافيةٍ، مما أدى بالنشاطات إلى الوصول إلى المرأة الريفية الليبية.

وتتمحور المناقشات المستمرة في ليبيا حول ما إذا كان القانون الإسلامي سيشكل مصدر التشريع الحصري أم جزءاً من مجموعة مصادر. سيؤثر حل هذه المسألة على درجة استعمال تفسيرات القانون الإسلامي المختلفة وتقبلها، بما في ذلك ما يختص بحقوق المرأة ومشاركتها في المجتمع.

١٩. راجع دومينيك سوغل، «Libyan Elections Give Women a 17% Starting Point» W e-News، ١٨ يوليو ٢٠١٢، <http://womensenews.org/story/the-world/120719/libyan-elections-give-women-17-starting-point#>

## رَدَاتُ فَعَلِ فَرِيقِ الْعَمَلِ وَالنَّاتِجِ

جدليّة: لن تتحرّر غالبيّة النساء المسلمات المتمسكات بدينهنّ بالنّهج العلمانيّ الذي تفرضه هيئاتٌ دوليّةٌ من الخارج أو حكوماتٌ غير ديمقراطيّةٍ من فوق. فإنّنا نؤكّد إيماننا بأنّ السبيل الوحيد لحلّ نزاعات هؤلاء النّساء، وإزالة خوفهنّ من متابعة حياة غنيّة ومثمرة لبناء أساسٍ فقهيّ نسويّ إسلاميّ يبيّن بوضوح أنّ الإسلام لا يحرّمهنّ من حقوقهنّ، بل في الواقع يطالب بحقوقهنّ. ولتحقيق الهدف من الدّعوة بالنّيابة عن النّهوض بحقوق المرأة وإدامتها في ظلّ نزعةٍ متزايدةٍ نحو الدّستوريّة الإسلاميّة، فإنّنا نؤكّد على ضرورة تعزيز التّعاون بين (١) النّاشطين السّياسيين؛ (٢) دعاة القانون، و(٣) القادة الرّوحيّين. في الواقع، نستنتج أنّ القدرة على النّهوض بحقوق المرأة في هذا السّياق تحديداً، قد تتوقّف أيضاً على قدرة هذه المجموعات الثّلاث على العمل معاً بفعاليّة، في دعم الهدف المشترك المتمثّل في تحقيق المساواة بين الجنسين وذلك بحسب القانون والمجتمع.

تكثر التّحدّيات التي تفرضها مرحلة ما بعد الصّراع وفترات الاضطرابات الاجتماعيّة اللاحقة، ولكنها غالباً ما ترتبط بالأسئلة الأساسيّة المطروحة حول الاستمراريّة، والشّرعيّة، والاستقرار، وكذلك الهويّة. ولا تبدو الصّراعات والاضطرابات الاجتماعيّة واضحةً في أيّ مكان أكثر منه في الدّول ذات الأغليّة المسلمة في أنحاء شمال إفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا كافّة. وفي حين أنّ الاضطرابات الاجتماعيّة المختلفة داخل العالم الإسلاميّ ظاهرة سياسيّة حديثة، إلّا أنّ الخطاب حول أحكام الشّريعة الإسلاميّة وإدراجها في مختلف الدّساتير يعود إلى أكثر من قرنٍ.

وبشكلٍ ملموسٍ، نستنتج أنّ مستقبل الإسلام يكمن في قلب الإسلام، بين المسلم والمسلم. إنّها مشاورات تنتقل من المغرب إلى العراق، ومن باكستان إلى إندونيسيا. وتشمل المشاورات مواضيع عدّة ولكن على وجه الخصوص الحديث حول دور المرأة في المجتمع الإسلاميّ، وتحديدًا في ضوء المسائل الأساسيّة حول الكرامة الإنسانيّة، الامكانيّة الاقتصاديّة، وضمان حاجات الأجيال القادمة من المسلمين.

وسوف نقرّ بالاعتقاد الحادّ في أنّ إدراج أحكام الشّريعة الإسلاميّة، وخاصّةً داخل الأطر الدّستوريّة المختلفة، يخلق انعدام التّوافق مع مسائل متنوّعة مثل الديمقراطيّة والمساواة بين الجنسين. وإنّنا نؤكّد أنّ مثل هذا الاستنتاج يتجاهل تعدّد أشكال الدّستوريّة الإسلاميّة. يعيش اليوم الكثير من المسلمين في مجتمعات ديمقراطيّة، في دول تكون النّساء فيها رؤساء الدّول، مع مجموعات ناشطة بذلت جهوداً سياسيّة وقانونيّة ودينيّة لتحقيق المساواة والتّقدم في مجال التّنمية البشريّة.

في الوقت نفسه، كشفت جلسة العمل عن انقسام داخلي هام يستحقّ أيضاً المعالجة: تميل النسويّات العلمانيّات إلى إلقاء اللوم على الإسلام في القوانين في البلدان المسلمة التي تقمع النّساء. ومن ناحيةٍ أخرى، تميل النّساء المسلمات إلى الدّفاع عن الإسلام على ضوء معرفتهنّ بالمثال الإسلامي المتروخ في الدّين الإسلاميّ، وفي السّرد التّاريخي. ومع ذلك، نستنتج أنّ الفشل الأساسيّ في النهج العلمانيّ والارتقاء بالدستوريّة الاسلاميّة يؤدّيان إلى نتيجة حتميّة ومع ذلك

## لمحة عن مشروع معهد بروكجز حول العلاقات الإسلامية والعالم الإسلامي

لتحقيق هذه الأهداف، يتألف المشروع من أجزاء عدة:

- منتدى أمريكا والعالم الإسلامي الذي يجمع بين كبار القادة في مجال السياسة والأعمال والإعلام والأكاديميات والمجتمع المدني من الولايات المتحدة ومن الدول الإسلامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط. بات هذا المنتدى أيضاً نقطة ارتكاز لأبحاث المشروع المستمرة ومبادراته، إذ يؤمن أساساً لمجموعةٍ من النشاطات المكتملة المصممة لتعزيز الحوار والتأثير.

- مجموعة من أوراق البحث التي توفر أبحاثاً عالية المستوى حول المسائل الهامة التي تواجه الدول والمجتمعات الإسلامية. ومن ضمنها البحث الذي تقوم به مجموعات العمل المشاركة في منتدى أمريكا والعالم الإسلامي.

- ورش عمل، ندوات، وجلسات مناقشة عامة ومغلقة مع مسؤولين حكوميين وغيرهم من المساهمين الأساسيين تركّز على المسائل المهمة التي تؤثر على العلاقة.

- مبادرات خاصة في مناطق معينة، علماً أن المبادرات هذه شملت في ما مضى الفنون والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والدين والدبلوماسية.

تضمّ لجنة تسيير المشروع مارتن إنديك، نائب رئيس ومدير مركز الدراسات الخارجية (وهو حالياً في إجازة)؛ تمارا كوفمان وايتس، باحثة زميلة أولى ومديرة مركز سابان؛ ويليام مكاتس، زميل ومدير مشروع العلاقات بين أمريكا والعالم الإسلامي؛ بروس ريدل، باحث زميل أول في مركز سابان؛ شبلي تلحمي، باحث زميل أول غير مقيم وأستاذ كرسي أنور السادات للسلام والتقدم في جامعة ماريلاند؛ سلمان شيخ مدير وزميل في مركز بروكجز الدوحة.

يُعتبر مشروع بروكجز الذي يناقش العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي مبادرة بحثية يُشرف عليها مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكجز. يتطلع المشروع إلى لفت انتباه صانعي السياسة والعاملين في مجال السياسة والجمهور العام وإعلامهم بالديناميكيات المتغيرة التي تطرأ على الدول ذات الأغلبية الإسلامية وإلى تطوير العلاقات بين الأمريكيين والمجتمعات الإسلامية حول العالم.

لإنجاز هذه المهمة، يرفع المشروع سلسلة من النشاطات والمشاريع البحثية والمنشورات المُعدّة لتعليم الحوار الصادق وتشجيعه وبناء شراكات إيجابية بين الولايات المتحدة والدول والمجتمعات الإسلامية حول العالم. من ضمن أهم أهداف المشروع نذكر:

- البحث في طبيعة العلاقات المتعددة الأوجه التي تجمع بين الولايات المتحدة والدول والمجتمعات الإسلامية بما في ذلك مواضيع تتصل اتصالاً وثيقاً بالمفاهيم الخاطئة؛

- تحليل الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول والمجتمعات الإسلامية حول العالم.

- تحديد مواقع للجهود المشتركة بين الولايات المتحدة والمجتمعات الإسلامية بشأن مواضيع تتعلق بالشؤون المشتركة لتعزيز الالتزام والشراكات.

## مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط يرسم الطريق نحو شرق أوسط ينعم بسلام ذاتي وسلام مع العالم أجمع

### إضافة المقطع التالي:

ينظم مركز سابان عدداً من الفعاليات والمؤتمرات طوال العام ويجمع مسؤولين بارزين وعلماء ورجال أعمال تنفيذيين وأكاديميين وصحفيين. تضم فعاليات المركز ما يلي:

• **منتدى سابان:** حوار استراتيجي عالي المستوى حول التحديات المشتركة التي تواجه الولايات المتحدة وإسرائيل.

• **منتدى أمريكا والعالم الإسلامي:** اجتماع سنوي بارز يضم قادة من الولايات المتحدة والعالم الإسلامي لتحسين الشراكات البناءة. ويُعقد هذا المنتدى في الدوحة أو في واشنطن.

يتم نشر التحليل التي يقوم بها مركز سابان عبر مجموعة متنوعة من المنشورات التي يجد فيها صناع السياسة وفرق عملهم خير مصدر. تضم منشورات المركز ما يلي:

• **أوراق بحثية تحليلية:** ينشر المركز أربع مرات سنوياً دراسات يعدها باحثو المركز وخبراء من خارجه.

• **مذكرات الشرق الأوسط:** تؤمن سلسلة مذكرات مركز سابان حول الشرق الأوسط تحاليل مناسبة تتناول ما تواجهه المنطقة من مواضيع مهمة. تقدم المذكرات هذه رؤى وتوصيات للصناع السياسة.

• **إيران@سابان:** مدونة حيوية يعدها خبراء معهد بروكجز تركز على السياسات في إيران والسياسات اتجاه إيران.

أطلق مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في العام ٢٠٠٢ وجمع مجموعة هامة من العقول السياسية الخيرة والمتمرسة العاملة في المنطقة وقدم لصناع السياسة والعامّة أهدافاً وأبحاث وتحاليل عميقة ومناسبة. يتجلى هدف المركز في رسم درب سياسي واقتصادي واجتماعي لشرق أوسط ينعم بسلام ذاتي ومع العالم أجمع. تشمل الأبحاث التي تُقام حالياً بين أروقة المركز على ما يلي:

- ما الذي يجعل إقامة دولتين أمراً ممكناً؟
- استراتيجية الولايات المتحدة في شرق أوسط متغير
- السياسات والأمن في الخليج الفارسي
- مستقبل سياسات مكافحة الإرهاب
- العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي
- الموارد الطبيعية والصراع في الشرق الأوسط

تم تأسيس مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في ١٣ مايو ٢٠٠٢ عن طريق خطاب خاص من صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين عاهل المملكة الاردنية الهاشمية وبمساعدة قيّمة من السيدين حاييم سابان وشيريل سابان من لوس أنجلس الذين قدما منحة كريمة للمركز. يُعتبر المركز جزءاً من برنامج دراسات السياسة الخارجية التابع لمعهد بروكجز. يُؤيد المركز قيم معهد بروكجز في ما يتعلق بالتنوع والاستقلال والتأثير.

يُعد المركز موطناً لمشروع علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي الذي يعقد مؤتمراً دولياً كبيراً كل عام في الدوحة بالإضافة إلى مجموعة من الأنشطة التي ترمي إلى التوعية على الحوار الصريح وتعزيزه وبناء شراكات إيجابية بين الولايات المتحدة والمجتمعات الإسلامية. علاوة على ذلك، يحتضن المركز مركز بروكجز الدوحة في الدوحة، قطر - الذي يضم بدوره ثلاثة باحثين دائمين ويستقبل باحثين زائرين غير مقيمين وينظم مجموعة كاملة من المؤتمرات والاجتماعات التي تعالج مسائل متنوعة هامة.

### باحثو مركز سابان

تمارا كوفمان ويتس، مديرة، زميلة أولى  
 دانيال بايمان، مدير الأبحاث، زميل أول  
 مايكل دوران، زميل أول  
 خالد الجندي، زميل  
 شادي حميد، زميل  
 سوزان مالوني، زميلة أولى  
 ويليام مكانتس، مدير، مشروع العلاقات  
 بين أمريكا والعالم الإسلامي  
 كينيث م. بولاك، زميل أول  
 ناتان ساكس، زميل  
 سلمان شيخ، زميل، مركز بروكنجز الدوحة

### الباحثون الزائرون غير المقيمون

جنيف عبدو، واشنطن  
 أكبر أحمد، واشنطن  
 مباشر جواد أكبر، نيو دلهي  
 سعد الدين ابراهيم، القاهرة  
 ستيفن ر. جراند، واشنطن  
 هشام هيلر، القاهرة  
 ميرات مبروك، القاهرة  
 بيتر ماندفيل، واشنطن  
 أليسا روبن بيليد، تل أبيب  
 سينثيا شنايدر، واشنطن  
 شبلي تلحمي، كوليج بارك، ماريلاند



at BROOKINGS

مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي  
مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط في معهد بروكنجز  
١٧٧٥ ماساشوستس أفنيو، إن ديليو،  
واشنطن دي سي ٢٠٠٣٦  
[www.brookings.edu/islamic-world](http://www.brookings.edu/islamic-world)